استعراض جهود وزارة الزراعة

سادتى : من دواعى غبطتى وسرورى أن يكون لى شرف التحدث إلى حضراتكم فى هـذا الاجتماع الزراعى الكبير عن جهود وزارة الزراعة .

ولن يفوتنى أن أشكر حضرات القائمين بتنسيق هذا الاجتماع إذ أفسحوا لى مجالا لالقاء كلمة فيه بصفتى أحد خريجى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة وعضواً فى المجلس الاستشارى الزراعى الأعلى ومن القائمين بالأعمال الزراعية الحرة وعضواً فى مجلس النواب .

فبصفتى الأولى والثانية أعتبر نفسى زميلا لجميع هؤلاء الأفاضل من رجال الوزارة القائمين بأعمالها الفنية . وبحق هـذه الزمالة ألمس دائماً نتيجة جهودهم وأطلع على ما يقومون به من أعمال .

وبصفتى الثالثة أشعر بما تقدمه وزارة الزراعة للزراع من إرشادات زراعية فنية .

وبصفتى الرابعة أعد نفسى بحق الزمالة لرجال وزارة الزراعة مدافعاً عنهم أو ناقداً لأعمالهم داخل مجلس النواب .

والذى دفعنى إلى إلقاء هذه الكلمة هو تقرير الحقيقة التى حجبتها كثرة الانتقادات التى وجهت لوزارة الزراعة . فان أعمالها مرتبطة بأكبر عدد من سكان هذا القطر . وهذه الأعمال فى قطر زراعى كمصر لابد وأن تكون محلا للبحث والنقد . فاذا رحبت الوزارة بأقوال ناقديها وأفسحت صدرها لملاحظاتهم ، فمن واجبنا نحن ألا ننسى لها فضلها وأن نذكر فى معرض النقد ما يستحق الثناء من أعمالها . وقد لمسنا جهدها فى كل نفسية من نواحى الزراعة خلال الربع قرن الماضى وإنها لمدة مليئة بجلائل الأعمال .

ولكى نلم بأطراف هذا الموضوع وما بذلتـه وزارة الزراعة من جهود لصالح الفلاح يجب أن نفكر فى حالة البلاد قبل إنشاء وزارة الزراعة كما نستعرض الخدمات التى استطاعت أن تقوم بهـا فى إصلاح الحالة الزراعية من نواحيها المختلفة . فهناك أمثلة كثيرة لا يمكن تجاهلها .

أولا — مقاومة انتشار الآفات وانتقالها الى القطر المصرى من الخارج : انتقلت دودة ورق القطن ودودة اللوز بنوعيها من الخارج فى وقت لم يكن لوزارة الزراعة فيه وجود ، ولو كان هناك اهتمام وتقدير من الزارعين لأخطار هذه الآفات لعملوا

كلمة حضرة الزميل والنائب المحترم أحمد أبو الفتوح بك فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢

على مقاومتها فى مبدأ الأمر ولمنعوا توالى ورودها مع عينات البذور والعبوات التى كانت تصدر إليهم وكذلك انتشرت الحشرة القشرية السوداء وذبابة الفاكهة اللتان دخلتا إلى القطر المصرى وسببتا متاعب كثيرة لزراع الفاكهة ، ولو كان المزارعون يقدرون خطورة هذه الحشرات لعملوا على منع استيراد الثمار المصابة ولقاوموها فى مبدأ أمرها فهانت عليهم وكان هذا هو الحل المعقول بدلا من التجائهم إلى اقتلاع البساتين دون أية محاولة من جانبهم .

ولا ينكر فى هذه الأحوال فضل الوزارة بعد إنشائها حيث بادرت بمنع ورود الأصناف المصابة بالآفات من هذه المحاصيل وأنشأت مكاتب للحجر الزراعى الجمركى بالموانى ثم لجأت إلى مقاومة الموجود من الحشرات بالبلاد واستطاعت بما أدخلته من الوسائل كالتدخين والرش والتعفير أن توقف ضررها وتقضى عليها فكان من نتيجة ذلك اطمئنان زراع الفاكهة وإقبالهم على غرس أشجارها فأصبحت مورداً هاماً للثروة العامة يضاف إلى مواردها الأخرى . أما دودة ورق القطن فزيادة على ما تقوم به الوزارة من الأبحاث لمقاومتها فإنها قد ابتدعت الطرق المنظمة كالتقاوة باليد والإجراءات المتعلقة برى البرسيم وغير ذلك مما حد من فتكها ، ولكن تهاون الأهالى من أهم الأسباب التى تجعل المقاومة غير كاملة الأثر . وأما دودة بذرة القطن فقد استنبط فى مصر بواسطة وزارة الزراعة أجهزة لمعالجة البذرة فى المصالح وقتل ديدانها وهذه الأجهزة من الفخر لمصر أن تكون قد سبقت بها كل العالم وأخذت البلاد الأخرى عنها هذه الطريقة .

ثانياً — استيراد الأصناف الجيدة من أنواع الفاكهة والأشجار ونباتات الزينة والمحاصيل الزراعية الأخرى : قامت الوزارة بجلب أنواع فاخرة من الموالح والمانجو وأنواع الحلويات وغيرها ، كما عملت على انتخاب الأصول الجيدة التى تقاوم الأمراض .

واستوردت البذور الجيدة للأنواع المختلفة من الخضروات والبطيخ وأنواع المقات ، وما كان للأفراد قبل ذلك أن يستطيعوا القيام بهذا العمل وحدهم .

ثالثاً — استنباط الأنواع الجديدة : عملت وزارة الزراعة على ترقية أصناف المحصولات الزراعية فأوجدت أصنافاً جديدة فاقت ما كان معروفاً فى الأسواق من جهة وفرة المحصول وجودة الصنف ، وكان آخر استنباطاتها :

١ — جيزة ٢٦ المعروف بالملكى ، وهو صنف يفوق السكلاريدس فى متانة الغزل ويعادله فى المحصول إن لم يزد عليه ، ويعادله كذلك فى معدل الحليج .

٢ — جيزة ٢٩ المعروف بالكرنك ، وهو صنف يعادل جيزة ٧ فى المحصول ، وقد يزيد عليه ، وهو أطول منه تيلة وأمتن غزلا وأعلى ثمناً ويقاوم مرض الشلل .

٣ — جيزة ٣٦ وهو صنف مبكر وافر المحصول معدل حلجه يصل إلى ١١٥ ، ويصلح تماماً للزراعة فى جنوب الدلتا ، وخصوصاً فى الأراضى القوية ، بدلا من الزاجوراه وجيزة ١٢ وفير .

وأوجدت من أصناف القمح :

١ — بلدى ١٦ وهو أوفر الأقماح العادية محصولا ، ويصلح للزراعة فى شمال الدلتا لأنه يقاوم مرض الصدأ .

٢ — مبروك وهو صنف هندى يعد أوفر الأصناف الهندية فى الوجه البحرى ويقاوم مرض الصدأ .

وأوجدت من الشعير بلدى ١٦ وهو صنف وافر المحصول مقبول فى الأسواق .

وأوجدت من الذرة الشامية الأمريكى المبكر للأراضى القوية والبلدى الهجين للأراضى المتوسطة الخصب .

وأوجدت من الرز اليابانى ١٥ المعروف لدى زراع هذا الصنف واللؤلؤ الذى يمتاز على الصنف الأول بوفرة محصوله وارتفاع نسبة معدل التبييض وشفافية الحبوب وارتفاع الثمن .

وأوجدت من أصناف الفول ربابة ٨ وربابة ٣١ ، والأخير أوفر محصولا من الأول ، وكلاهما أفضل من الأصناف العادية . وأوجدت من الذرة الرفيعة جيزة ٢٥ الذى يمتاز بوفرة المحصول وجودة الدقيق .

وهكذا خدمت الوزارة الثروة الزراعية خدمة جليلة بإيجاد هذه الأصناف الممتازة . ويكفى لإثبات فائدتها أن أعلن لحضراتكم نتيجة التجارب التى قامت بها الوزارة عدة سنين للمقابلة بين محصول الأصناف التى استنبطتها والأصناف العادية .

فى القمح يزيد محصول الأصناف المستنبطة على الأصناف العادية بنحو ٤٢ ٪ ،

وفى الشعير بنحو ١٥ ٪ ، وفى الفول بنحو ٢٠ ٪ ، وفى الذرة الرفيعة بنحو ١٤ ٪ ، وفى الذرة الشامية بنحو ٩ ٪ ، وفى الأرز بنحو ٧ ٪ .

هـذا علاوة على إدخال التحسينات على طرق الزراعة ، كزرع الأرز شتلا ، وزراعة الذرة على خطوط ، وزراعة القطن بالمضرب القمعى . ولن يتسع المجال لذكر جميع التحسينات التى أدخلتها الوزارة فى باقى المحاصيل .

رابعا — مقاومة أمراض الحيوان : فضل الوزارة فى هذه الناحية كبير ، وهناك أدلة عديدة على ذلك من أهمها :

(ا) الطاعون البقرى الذى كان يقضى سنوياً على الكثير من أنواع الماشية ، حتى قامت الوزارة بإدخال المصل الواقى وطريقة التلقيح المزدوج للماشية والتوسع فى إنتاجه بمعمل السيرم وتصديره للخارج .

(ب) مقاومة انتشار السل البقرى وقد وضعت الوزارة مشروع قانون لهذا الغرض حفظاً للصحة العامة .

(جـ) الكشف على اللحوم لإعدام المصاب منها بالديدان التى يخشى من انتقالها للإنسان ، كالدودة الشريطية الوحيدة وديدان الكبد .

(د) مقاومة أمراض الدواجن وإعداد المصل ضد كوليرا الدجاج .

(هـ) المستشفيات البيطرية التى أدت خدمات جليلة فى معالجة الأمراض ، ومنها مستشفيات متنقلة وأخرى ثابتة .

خامسا — الصناعات الزراعية التى أدخلتها وزارة الزراعة الى القطر : لا شك أنها أفادت أهالى البلاد جميعاً وزادت فى إيراد المزارعين ، وأهم ما نشير إليه منها :

(ا) صناعة الشربات والمربات والمخللات والصلصة التى أنشأت الوزارة معامل نموذجية لها وأصدرت عنها نشرات إرشادية .

(ب) صناعة الألبان بأحدث الطرق .

(جـ) صناعة الحرير وتربية دودة القز لاستعمالها فى صناعة الخيوط التى تستعمل فى الجراحة أو الصيد .

(د) صناعة عسل النحل بتربية أنواع جيدة من النحل المستورد من الخارج .

سادساً — اختبار البذور : أنشأت الوزارة لذلك معملا حديثاً لغربلة التقاوى وتنظيفها وتقدير مدى صلاحيتها للتقاوى ، كما أن لديها معامل لتنبيت البذور لمعرفة قوة الإنبات قبل توزيعها على الأهالى .

سابعاً — دراسة المخصبات : وما يقوم به المعمل الكيماوى من الخدمات فى تحليل التربة والآكام الكفرية ومياه الآبار لتقدير صلاحيتها للرى .

ثامناً — إكثار التقاوى وتوزيعها على الجمهور : هذه هى بعض الجهود الناجحة التى قامت بها وزارة الزراعة منذ إنشائها . ولا يفوتنى أن أذكر بهذه المناسبة أن لوزارة الزراعة جهوداً عظيمة من الناحية الاقتصادية إذ بلغت قيمة ما استوردته مصر من المنتجات الزراعية فى عام ١٩٣٨ (وهى آخر سنة إحصاؤها الرسمى بين أيدينا) مليونى جنيه فى حين أنه كان منذ عشرة سنوات نحو عشرة ملايين من الجنيهات .

فهذه حالة نحمد الله عليها . ولولاها لكان موقف البلاد — فى التموين — غير موقفها الحالى بسبب الحرب وتعذر الاستيراد .

ولا جدال فى أن أهم السياسات الزراعية التى نهضت بها وزارة الزراعة فى سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ السياسة الحكيمة التى انتهجتها فى توفير القوت للشعب ومواجهة الطوارئ إذ استصدرت القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ للحد من زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢ .

ومع أن هذا القانون مفيد بصفة عامة بالنسبة للحالة الحاضرة إلا أنى أنوه بأن بعض مناطق القطر المصرى لا يناسبها هذا التشريع لطبيعة موقعها الجغرافى وطبيعة أرضها ومنتجاتها ، ولى رجاء فى أن تلاحظ ذلك فى العام القادم إن اضطرتنا الظروف العالمية وحاجة التموين إلى إعادة النظر فى مثل هذا التشريع .

وكذلك وجهت الوزارة اهتمامها إلى توفير الدجاج والبيض واستصدرت الأمر العسكرى رقم ٢٠٧ القاضى بإيقاف العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعى للدجاج .

كذلك هال وزارة الزراعة أن ترى بعد نشوب الحرب أن الأشجار الخشبية المغروسة فى داخلية البلاد تقطع على غير هدى طمعاً فى الربح الوفير أو للاستعاضة به

عن الخشب الوارد من الخارج . فاستصدرت الأمر العسكرى رقم ١٤٢ بمنع قطع الأشجار الخشبية قبل الحصول على ترخيص بذلك على أن يلزم الطالب بزراعة خمسة أشجار أخرى فى المدة التى تحدد له .

هذا أيها السادة عرض عام لجهود وزارة الزراعة ولكن لدى بعض الاقتراحات أرجو أن تكون موضع بحثها وعنايتها .

أولا — إن العلاقة بين موظفى وزارة الزراعة والفلاحين غير وطيدة . وتحتاج إلى تدعيم ، حتى يتم التفاهم بين الجانبين ، فيكون مثلهم مثل الصديق للصديق وخصوصاً لأن الفلاح يعشق حسن المعاملة .

وانى أنتهز هذه الفرصة لأقرر أن السنة التى اتبعتها وزارة الزراعة أخيراً بعقد اجتماعات زراعية إقليمية فى عواصم المديريات تعتبر فى نظرى نواة لهذا الاتصال الذى أدعو إليه ولكنى مازلت أرجو أن يقوم رجال الوزارة بالاتصال بالفلاحين فى القرى علاوة على اتصالهم بهم فى عواصم المديريات لإرشادهم إلى ما فيه ترقية الزراعة .

ثانياً — إن الجهود التى بذلتها الوزارة من ناحية العناية بالحيوان وتحسين النسل قليلة ومن الحق أن أذكر أن الجمعية الزراعية الملكية خطت خطوات واسعة فى هذا السبيل . وأرجو أن يكون لصيانة الثروة الحيوانية وتحسين نسل الحيوان شأن عندما نستعرض جهود الوزارة فى السنة القادمة إن شاء الله ، وأن تعنى الوزارة بدراسة العلف اللازم لتغذية هذه الحيوانات كيميائياً وغذائياً .

ثالثاً — إنشاء محطة للتجارب تلحق بها مزرعة نموذجية ومستشفى بيطرى فى كل مديرية يتولاها عدد وافر من الاختصاصيين بحيث يكون لكل منها إخصائى حشرى وكيماوى وزراعى وفطرى وبيطرى — ويلزم ألا نغفل إيجاد مهندس هيدروليكى لدراسة ما هو خاص بالناحية المائية كالمقنن المائى للرى ووسائل الصرف وإخصائى فى علم الطبيعيات لدراسة ما يتعلق بالظروف الجوية وطبيعة التربة — ويكون عمل هذه المحطات مشتملا على ما يأتى :

(ا) زراعة المحاصيل الإقليمية من نباتات ألياف وحبوب وفواكه وغيرذلك لبحث طرق الزرع وإمكان الاقتصاد فى النفقات وتحسينها واستنباط أنواع جديدة منها

(ب) تربية الماشية والدواجن والنحل ودودة القز وغيرها وتوزيع النتاج على الأهالى ببيعه فى الأسواق حتى يكون فى متناول يد الفلاح الصغير .

(ج) عمل خرائط زراعية لكل إقليم كخرط المساحة — فتتولى المحطة دراسة التربة فى الأحواض المختلفة وترصد النتائج على هذه الخرائط ليمكن إرشاد كل فلاح — صغيراً كان أو كبيرا — لحالة أرضه ، وما يلزم لإصلاحها وإرشاده عن المحاصيل التى تجود زراعتها فيها وما يلائمها من الأسمدة .

(د) دراسة الحالة الاقتصادية الزراعية للاقليم وإمكان إدخال زراعات جديدة فيه وتنظيم الإنتاج الزراعى والاستفادة من المنتجات الثانوية وغير ذلك وعمل الإحصاءات الدقيقة لجميع شئونه الإقتصادية الزراعية .

(و) بيع البذور التقاوى والشتلات مباشرة للفلاحين كافة .

(ز) إنشاء مصانع نموذجية صغيرة لعمل المربات والشربات وصناعة الألبان وغيرها من المنتجات الزراعية .

(ح) علاج الماشية ومقاومة أمراضها .

(ط) دراسة شئون الرى والصرف وحاجة المحاصيل المختلفة للماء .

وغير ذلك من الأعمال التى تقوم بوضعها لجنة فنية من الاختصاصيين بالمحطة .

وياحبذا لو ساهمت مجالس المديريات مالياً فى إنشاء هذه المحطات كما ساهمت قديماً فى إنشاء المشاتل .

وفى الختام أتقدم بالشكر لحضرة صاحب المعالى وزير الزراعة وحضرة صاحب العزة وكيلها ورجالها وحضراتكم جميعاً .